تأثير التحالف الروسي– السوري على الاوضاع الداخلية في سوريا بعد ٢٠١٤

The Impact of the Russian-Syrian Alliance on Internal Conditions in Syria After 2014

م.م. عبدالهادي مجيد عبيد

جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية

abdulhadi.m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١٠/٩ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/١٢/١٧

الملخص:

يستعرض هذا البحث تطور العلاقات الروسية – السورية من عام ١٩٤٤ وحتى عام ٢٠١٤، مبيناً الجذور التاريخية والتقارب بين البلدين، بالإضافة إلى الشراكة الاستراتيجية والتدخل غير المباشر قبل ٢٠١٤. يسلط الضوء على التحول في استراتيجية روسيا تجاه سوريا بعد ٢٠١٤، مبيناً الدوافع التي دفعت موسكو لتغيير سياستها والنتائج المترتبة على ذلك. يُبرز البحث التأثير الداخلي للتحالف، من حيث الأثر السياسي والاقتصادي على النظام السوري والمعارضة، حيث دعم التحالف النظام في تعزيز سلطته وتقليص دور المعارضة سياسياً واقتصادياً. كما يناقش التأثير العسكري والأمني، موضحاً كيفية دعم روسيا للنظام في مواجهة التحديات الأمنية والعسكرية، وتأثير ذلك على الفصائل المعارضة وواقع الأمن الداخلي. يبين البحث إلى أن التحالف الروسي– السوري كان عنصراً محورياً في مجرى النزاع السوري بعد ٢٠١٤، إذ أدى دوراً بصورة مؤثرة في ترميم التوازن لصالح النظام، ورسم ملامح المشهد السياسي والعسكري في النطاق الداخلي السوري، مما كان له أثر ملحوظ على مكونات النزاع الداخلي وآفاق سوريا المقبلة.

كلمات مفتاحية: التحالف العسكري الروسي السوري، العلاقات السياسية الروسية السورية، التدخل الروسي في سوريا بعد ٢٠١٤، الاوضاع الاقتصادية الداخلية في سوريا، الامن والاستقرار في سوريا.

Abstract:

This study examines the evolution of Russian-Syrian relations from 1944 to 2014, outlining their historical roots, the growing rapprochement between the two states, and the development of a strategic partnership that included indirect intervention prior to 2014. It further highlights the shift in Russia's strategic approach toward Syria after 2014, analyzing the underlying motives that prompted Moscow to alter its policy and the resulting implications of that change. The research underscores the internal impact of the Russian-Syrian alliance, particularly its political and economic effects on both the Syrian regime and the opposition, as the alliance contributed to strengthening the regime's authority and reducing the political

and economic influence of the opposition. Moreover, it discusses the military and security dimensions of the alliance, clarifying the nature of Russian support to the regime in addressing military and security challenges, and its consequent impact on opposition factions and internal security conditions. The study concludes that the Russian-Syrian alliance constituted a pivotal element in the trajectory of the Syrian conflict after 2014, as it played a decisive role in restoring the balance of power in favor of the regime, shaping the political and military landscape within Syria, and exerting a profound influence on the dynamics of the internal conflict and the country's future prospects.

Keywords: Russian-Syrian military alliance, Russian-Syrian political relations, Russian intervention in Syria after 2014, Domestic economic conditions in Syria, Security and stability in Syria

مقدمة

منذ أواخر عام ٢٠١٤ بشكل معلن في أيلول/ ٢٠١٥ تحول التدخل الروسي في سوريا من دعم سياسي ودبلوماسي إلى تحالف عسكري أمني مع حكومة نظام الحكم في سوريا، وجاء هذا التحول نتيجة الأوضاع التي شهدتها سوريا من تحولات جذرية على مستوى البنية السياسية والأمنية والاجتماعية بفعل اشتعال الصراع المسلح مع جهات معارضة بالإضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي استغلت الأزمة، بالإضافة إلى تداخل القوى الإقليمية والدولية مع تدخل روسيا العسكري الذي بدأ في أيلول / ٢٠١٥ وتوسع أطر التحالف بين روسيا والحكومة السورية، حيث تعاظمت قدرة هذا التحالف على إعادة تشكيل موازين القوة داخل سوريا، ليس فقط على المستوى العسكري، بل على المستوى الدولي من خلال وقوف روسيا حجر عثرة امام أي قرار أممي يصدر ضد الحكومة السورية.

اشكالية البحث: منذ عام ٢٠١٤، شكّل التحالف الروسي– السوري منعطفاً حاسماً في مجريات الأزمة السورية، حيث لعبت روسيا دوراً بارزاً في دعم الحكومة السورية على الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية. وقد أثار هذا التدخل العديد من التساؤلات حول مدى تأثيره على التوازنات الداخلية، والاستقرار الأمني، ومسار إعادة الإعمار، إلى جانب انعكاساته على الوضع الإنساني والاجتماعي. فهل ساهم هذا التحالف في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في سوريا، أم أنه أدى إلى تعقيد المشهد الداخلي؟ وما مدى تأثير الوجود الروسي على سيادة الدولة السورية وعلاقاتها مع القوى الدولية الأخرى؟

اهمية دراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من التغيرات الجذرية التي شهدتها سوريا بعد التدخل الروسي بعد عام ٢٠١٤. فهي تسلط الضوء على تأثير التحالف الروسي السوري على الأوضاع العسكرية والسياسية والاقتصادية الداخلية. كما تساهم في فهم التحولات في بنية الدولة وموازين القوى الداخلية. وتوفر أساسًا تحليليًا مهمًا للباحثين وصناع القرار المهتمين بالشأن السوري.

فرضية الدراسة: أن التحالف الروسي السوري بعد ٢٠١٤ كان له تأثير جوهري على الأوضاع الداخلية في سوريا، حيث ساهم في تعزيز استقرار النظام السياسي، وإعادة تشكيل موازين القوى العسكرية، لكنه في المقابل أدى إلى زيادة الاعتماد على روسيا اقتصادياً وسياسياً، مما أثر على استقلالية القرار السوري وعمّق بعض الأزمات الأمنية الاجتماعية والاقتصادية.

وعليه يفترض البحث

١. ان التدخل الروسي بعد عام ٢٠١٤ شكل تحولاً في القرار السوري بما يتناسب مع المصلحة الروسية.

٢. تفترض الدراسة ان التحالف السوري – الروسي عزز استقرار للنظام السوري، لكنه حول النظام إلى تبعية سياسية واقتصادية لروسيا.

٣. ان استمرار التحالف الروسي السوري سيعيد تشكيل الهوية السياسية لسوريا ضمن النفوذ الروسي ويضعف استقلال القرار الوطني السوري.

منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي – الوصفي، من خلال تحليل تطورات التحالف الروسي السوري بعد عام ٢٠١٤، ووصف آثاره على المستويات المختلفة للأوضاع الداخلية في سوريا، سواء كانت عسكرية، سياسية، اقتصادية أو اجتماعية. كما يتم توظيف المنهج التاريخي لتتبع جذور العلاقة بين الطرفين وتطورها وصولًا إلى مرحلة التدخل العسكري الروسي في عام ٢٠١٥.

المبحث الأول: البعد التاريخي والسياسي للتحالف الروسي السوري.

المطلب الأول: تطور العلاقات الروسية السورية قبل ٢٠١٤

شهدت العلاقات الروسية السورية قبل عام ٢٠١٤ تطوراً تدريجياً مدفوعاً بإرث من التعاون يعود إلى الحقبة السوفيتية، و بشكل رئيسي تمحور حول الدعم العسكري والسياسي، مما رسّخ مكانة روسيا لسوريا كحليف استراتيجي في المنطقة. هذا المسار قد تعزز مع مطلع الألفية الثالثة، في عام ٢٠٠٥ عقب زيارة الرئيس بشار الأسد إلى موسكو. في سياق التحولات الدولية، غالباً ما تضطر الدول إلى إعادة صياغة تحالفاتها الخارجية استجابةً لتحديات أمنية أو سياسية، وهو ما دفع سوريا إلى توثيق علاقتها بموسكو، مستفيدة من قدراتها السياسية والعسكرية لدعم موقفها الإقليمي والدولي[١]. وعليه سنتناول في هذا المطلب مراحل تطور العلاقات الروسية السورية من (١٩٤٤– ٢٠١٤) فرع أول والمحددات السياسية والاستراتيجية للعلاقات الثنائية فرع ثاني.

الفرع الأول: الجذور التاريخية والتقارب الروسي السوري (١٩٤٤–٢٠٠٠)

تتمتع منطقة (الشرق الأوسط) بأهمية استراتيجية دائمة لروسيا، تعود جذورها إلى الحقبة السوفياتية، نظراً لموقعها الجغرافي كحاجز يحمي الحدود الجنوبية الروسية ويمنع خصومها من التوسع. وتسعى موسكو تقليدياً للوصول إلى الممرات البحرية الدافئة، مثل (البحر المتوسط والخليج العربي)، لما تمثله من أهمية في تعزيز نفوذها العالمي. وانطلاقاً من هذه الرؤية الجيوسياسية، شكلت العلاقات مع سوريا أحد المحاور المركزية في السياسة الروسية تجاه المنطقة، ويُتوقع أن يظل هذا الهدف محوراً رئيسياً في سياستها المستقبلية، وهو ما يفسر اهتمام روسيا المتواصل بتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة، وفي مقدمتها سوريا[٢].

وفي هذا الإطار، أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين سوريا والاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٤ بعد استقلال سوريا، وشهدت تطورًا ملحوظًا في المجالات السياسية والدبلوماسية. وقد دعمت روسيا سوريا في مواجهة محاولات عزلها دولياً، وشهدت العلاقات نشاطًا دبلوماسياً متزايداً، خاصة في أواخر التسعينيات، تمثلت أبرز محطاته في تبادل الزيارات الرسمية بين كبار المسؤولين، من بينهم حافظ الأسد، وإيغور إيفانوف، وفاروق الشرع، ما يعكس عمق التعاون بين البلدين في إطار الرؤية الروسية الأوسع تجاه الشرق الأوسط[٣].

وتأسيساً على هذا المسار، بدأت مؤشرات التقارب بين سوريا والاتحاد السوفيتي السابق في الظهور عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ أعرب الاتحاد السوفيتي عن معارضته للعدوان الفرنسي على سوريا في أيار/ مايو ١٩٤٥. وقد واصل السوفييت موقفهم الداعم للسيادة السورية، من خلال تأييدهم لمطالب دمشق بإنهاء الوجود العسكري الفرنسي والبريطاني على أراضيها. وقد أسهم هذا الدعم المبكر في بناء رصيد ثقة سياسي بين الطرفين، انعكس إيجاباً على صورة الاتحاد السوفيتي لدى النخبة السياسية والرأي العام السوري، مما أسهم في إرساء أسس علاقة استراتيجية بين الجانبين في المراحل اللاحقة[٤].

غير أن مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي مثلت نقطة انعطاف جديدة، إذ واجهت سوريا تحديات في تأمين مصادر تسليح بديلة، فلجأت إلى الغرب الذي قابل طلباتها بشروط مالية وسياسية صارمة. ومع تعذّر تلبية احتياجاتها عبر هذه القنوات، أعادت دمشق توجيه بوصلتها نحو موسكو مع بداية عودة روسيا إلى الساحة الدولية في عهد فلاديمير بوتين. وفي عام ١٩٩٩، استؤنف التعاون العسكري بين البلدين، حيث ناقشا تطوير العلاقات الدفاعية وتسوية الديون السابقة. وتم التوصل إلى اتفاق تسليحي تجاوزت قيمته ملياري دولار، شمل طلبات سورية لأسلحة متقدمة مثل "سوخوي ٢٧" و"إس-٣٠٠"، غير أن روسيا عرضت بدائل أقل تكلفة، منها منظومة "تور إم-١" للدفاع الجو. ومن ذلك الحين عادت روسيا لتصبح مصدراً رئيسياً لتسليح الجيش السوري[٥].

وفي هذا السياق أبرزت حرب يوليو/ تموز ٢٠٠٦ فعالية الأسلحة الروسية المستخدمة خلالها، وهو ما شكّل دافعًا لموسكو لتعزيز حضورها في منطقة الشرق الأوسط. وقد نجحت روسيا في استعادة علاقاتها الاستراتيجية مع حليفها التقليدي، سوريا، وعملت على توطيد التعاون الثنائي دون الانخراط المباشر في النزاع الإقليمي[٦].

وعليه، ومع تجاوز العقبات المتعلقة بالديون والمطالبات المالية، باتت العلاقة بين الجانبين أكثر مرونة واستقراراً سواء على الصعيد الاقتصادي أو العسكري، وفي إطار الدعم الروسي للموقف السوري، لا سيما في ما يتعلق بالنزاع مع إسرائيل، عززت موسكو موقفها المؤيد لوجهة النظر السورية، خصوصًا فيما يتعلق بالمناطق الخاضعة للسيطرة السورية. كما شهدت العلاقات العسكرية تطورًا لافتًا تمثل في إبرام صفقة جديدة لتزويد سوريا بدبابات حديثة. وأكد السفير الروسي في دمشق أن تعزيز القدرات الدفاعية السورية يُعد عنصراً أساسياً في تحقيق التوازن العسكري في المنطقة. ويُذكر أن عددًا كبيرًا من الخبراء

العسكريين الروس يعملون حاليًا في سوريا، في حين تشارك وحدات عسكرية من البلدين في مناورات وتدريبات مشتركة، تعكس مستوى التنسيق العالي بينهما[٧].

وعلية، جاءت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى دمشق عام ٢٠١٠ كمؤشر بارز على دعم موسكو السياسي لسوريا، وسعيها لدفع مسار التسوية في المنطقة. وشكّلت الزيارة تحولًا في نهج السياسة الخارجية الروسية، بانحيازها إلى ما يُعرف بقوى "الممانعة" في الخطاب العربي. وقد رأت القيادة السورية في هذا التحول فرصة استراتيجية لتعزيز موقعها الإقليمي، مستفيدة من حاجة روسيا إلى دور سوري فاعل في القوقاز وآسيا الوسطى، ولموازنة النفوذ الأميركي والإسرائيلي. كما سعت دمشق إلى توظيف علاقتها الوثيقة مع طهران لتليين المواقف الإيرانية حيال الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني، خاصة في ظل ما تملكه إيران من أدوات ضغط تؤثر على الأمن القومي الروسي[٨].

وبالعودة إلى عقد الثمانينيات، شكّلت العلاقات السورية–السوفيتية قاعدة استراتيجية متينة اعتمدت عليها سوريا للدعم العسكري والاقتصادي، خاصة بعد تراجع الدور السوفيتي في مصر إثر اتفاق كامب ديفيد، مما عزز موقع سوريا كحليف إقليمي للكتلة الشرقية وذو ثقل جيوسياسي لدى روسيا التي ورثت الاتحاد السوفيتي. ومع بداية الألفية الثالثة، توسعت سوريا إقليمياً بتحسن علاقاتها مع تركيا، فكانت فرصة لروسيا لتعزيز توازنها الإقليمي، لا سيما مع انتماء تركيا للناتو. في عام ٢٠٠٩، طرح بشار الأسد رؤية استراتيجية تصوّر سوريا كمحور جغرافي يربط بين الخليج العربي، البحر المتوسط، بحر قزوين، والبحر الأسود، مما عزز دور سوريا كبوابة عبور تربط الشرق الأوسط بآسيا الوسطى وأوروبا، وفتح آفاقاً لتعزيز النفوذ الروسي في المنطقة بما يخدم مشروعها الأوراسي ويرسم توازنات جديدة في الفضاء الإقليمي المعقد[٩].

وخلال الثمانينيات، أصبحت سوريا من أكثر الدول اعتمادًا على السلاح والمساعدات السوفيتية، سواء في المجال العسكري أو في مشروعات البنية التحتية. وكان الاتحاد السوفيتي يعتبر سوريا من أهم حلفائه في الشرق الأوسط، خاصة مع تراجع دوره في مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد

وفي السياق ذاته، ومع نهاية الحرب الباردة بين في فترة التسعينات تحولت سوريا من أبرز الشركاء التجاريين لروسيا على مستوى العالم العربي، حيث تستحوذ العلاقات التجارية بين البلدين على نحو ٢٠٪ من إجمالي حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية. وقد شهدت هذه العلاقات تطورًا ملحوظًا، إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بين موسكو ودمشق ليصل إلى ما يقارب ١.٩٢ مليار دولار في عام ٢٠١١، مسجلاً زيادة قدرها ٥٨٪ مقارنة بعام ٢٠١٠. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الروسية في سوريا تُقدَّر بحوالي ٢٠ مليار دولار، تتركز في معظمها ضمن قطاع الطاقة، مما يعكس عمق التعاون الاقتصادي الاستراتيجي بين الطرفين[١٠].

وانطلاقاً من هذه الخلفية التاريخية، شهدت العلاقات الروسية السورية بعد عام ٢٠٠١ تطوراً استراتيجياً ملحوظًا، مدفوعة بمصالح سياسية وعسكرية مشتركة. عملت روسيا على تعزيز نفوذها في

الشرق الأوسط من خلال دعم نظام بشار الأسد، خاصة بعد اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١. قدمت موسكو الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية، ومنذ ٢٠١٥ تدخلت عسكريًا لدعم النظام ضد المعارضة والجماعات المسلحة. هذا التدخل أعاد لروسيا دورًا محوريًا في السياسة الإقليمية والدولية. بالمقابل، وفرت سوريا قاعدة عسكرية بحرية وجوية للوجود الروسي طويل الأمد في المنطقة. وقد شكّلت الأزمة السورية فرصة استراتيجية لروسيا لإعادة تأكيد مكانتها كقوة عظمى، عبر دعم النظام الحاكم عسكريًا وسياسيًا لضمان مصالحها الإقليمية.

الفرع الثاني: الشراكة الاستراتيجية الحديثة والتدخل الغير المباشر (٢٠٠٠-٢٠١٤)

شهدت العلاقات الروسية–السورية في الفترة الممتدة بين عامَي (٢٠٠٠ – ٢٠١٤) انتقالاً ملحوظاً من مجرد علاقة تقليدية ورثتها دمشق من الحقبة السوفيتية إلى شراكة استراتيجية حديثة وتزاوج بين المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية. هذا التطور لم يكن معزولاً عن التحولات الداخلية والإقليمية، بل جاء استجابةً لمتغيرات دولية كبرى فرضت على موسكو إعادة التموضع في الشرق الأوسط، في حين وجدت دمشق في هذا الارتباط ضمانة لبقائها في مواجهة الضغوط الغربية والإقليمية المتصاعدة[١١].

وانطلاقاً من هذا التحول البنيوي أعادت روسيا منذ إدارة بشار الأسد للسلطة عام ٢٠٠٠، صياغة موقعها في سوريا باعتبارها شريكاً أساسياً يتيح لها منفذاً إلى البحر المتوسط ونقطة ارتكاز في قلب الإقليم. بالمقابل، نظر النظام السوري إلى روسيا بوصفها مظلة استراتيجية تمنع عزله دولياً وتوفّر له سنداً عسكرياً وتكنولوجياً يصعب تعويضه من أطراف أخرى. هذا التلاقي في الرؤى والمصالح انعكس بوضوح على الصعيد العسكري؛ حيث باتت المؤسسة العسكرية السورية تعتمد بشكل شبه كامل على التسليح الروسي، سواء عبر عقود شراء منظومات دفاعية متقدمة أو عبر برامج التدريب والصيانة، وهو ما رسّخ الطابع التبعي للعلاقة في المجال الدفاعي، وأضفى عليها بعداً مؤسسياً طويل الأمد[١٢].

وفي سياق هذا الاعتماد المتزايد تطور التعاون العسكري بين روسيا وسوريا في العقد الأول من الألفية (٢٠٠٠–٢٠١٠)، من توريد السلاح إلى إشراف روسي مباشر على صيانة الطائرات والفرقاطات، وتوسيع التعاون الاستخباري. تميز هذا التعاون بتحديث مرفأ طرطوس منذ ٢٠٠٩، ما أعاد روسيا إلى البحر المتوسط وأمن لسوريا خط إمداد حيوي، مما جعله مؤشرًا على عمق الشراكة الاستراتيجية بينهما[١٣].

وعلى نحوٍ موزٍ لهذا التعاون العسكري، برز الإدماج الأمني والتقني، فقد أظهرت عدة تقارير أكاديمية أن الدعم الروسي لم يقتصر على المعدات بل شمل إرسال مستشارين عسكريين في فترات متقطعة (٢٠٠٦–٢٠٠٩)، وهو ما انعكس على رفع كفاءة الجيش السوري وتعزيز التنسيق بين المؤسستين العسكريتين. هذه المظاهر لم تكن ذات بعد تقني فقط، بل حملت أبعاداً سياسية عميقة لأنها كرست ثقة متبادلة وفتحت المجال لارتباط مصلحي يصعب فصله حتى في أوقات الأزمات.

وقد شكل اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١نقطة اختبار قصوى لهذه الشراكة، حيث أظهرت روسيا انحيازاً واضحاً للنظام السوري عبر سلسلة من الفيتوات في مجلس الأمن ضد مشاريع قرارات كانت تهدف

إلى فرض عقوبات أو شرعنة تدخل خارجي. وهنا برزت موسكو ليس فقط كحليف عسكري، بل كفاعل دبلوماسي ضامن لبقاء النظام، الأمر الذي منح دمشق غطاءً سياسياً مكّنها من الصمود في مواجهة عزلة دولية متزايدة.

وفي المرحلة الممتدة بين الفترة ٢٠١١–٢٠١٤ اتسم التدخل الروسي بطابع غير مباشر، فلم تلجأ موسكو إلى تدخل عسكري واسع كما حصل لاحقاً في ٢٠١٥، لكنها في المقابل كثفت من أدوات الدعم الأخرى: استمرار تدفق السلاح، إرسال الخبراء والمستشارين، وتوسيع التعاون الاستخباري لمواجهة الجماعات المسلحة التي رأت فيها تهديداً مباشراً لأمنها القومي. كما لجأت روسيا إلى أساليب أكثر مرونة ورمزية من التدخل، من بينها إتاحة المجال لشركات عسكرية خاصة لتنفيذ أنشطة محدودة، الأمر الذي أتاح لها اختبار أدوات نفوذ جديدة دون تحمل أعباء التدخل المباشر أو الاصطدام بالشرعية الدولية[١٤].

ومن خلال تتبع هذا المسار التصاعدي يمكن القول إن الشراكة الروسية–السورية خلال هذه الحقبة اتخذت شكلاً تصاعدياً متدرجاً: من تعاون تقليدي ورثته دمشق، إلى تحالف استراتيجي قائم على الاعتماد العسكري والغطاء الدبلوماسي، وصولاً إلى ممارسات تدخل غير مباشر مهّدت للتدخل المباشر والشامل لاحقاً. ويظهر هذا التطور بجلاء الطبيعة المركبة للعلاقات الدولية حيث تتشابك المصالح الأمنية والجيوسياسية مع الحسابات الدبلوماسية، وتبرز أهمية الحليف الإقليمي في إعادة تشكيل التوازنات الدولية[١٥].

أما من حيث النتائج والآثار الإقليمية فقد اسفرت هذه الشراكة عن أثرين بارزين: أولاً، منحت بقاء النظام السوري قدرة أعلى على الصمود أمام الضغوط الداخلية والخارجية خلال السنوات الأولى من النزاع، خصوصاً عبر سلاسل الإمداد والتأمين الدبلوماسي؛ وثانياً، ساهم هذا التقارب الروسي– السوري في إعادة رسم موازين القوى الإقليمية عبر إضعاف احتمالات التدخّل الغربي المباشر، الأمر الذي أدّى بدوره إلى تحول في طرق التعامل مع الملف السوري على مستوى اللاعبين الإقليميين. ومع ذلك فإن هذا التوازن الانتقائي لم يحل دون وقوع خسائر إنسانية وسياسية جسيمة داخل سوريا، كما أنه فوّت فرص تحوّل سلمي سياسي سريع لأن السياسة الروسية كانت تُقَرِنُ الحفاظ على سيادة الدولة السورية واستقرارها النسبي مع مبدأ عدم التدخّل الخارجي المباشر في تغيير الأنظمة[١٦].

ختاماً، تحليل الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٤ يظهر شراكة راسخة قوامها تلاقح المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية؛ موسكو قدمت لدمشق دعماً عملياً عبر تسليح وتدريب وتغطية دبلوماسية، وتبنّت نهجاً حذراً في ما يخص التدخّل المباشر العسكري الرسمي إلى حين تقييم تكاليف التدخّل نفسه. هذه الديناميكية وضعت الأساس لتحوّل لاحق أكثر وضوحاً في نمط التدخّل الروسي بعد ٢٠١٤، لكنها أيضاً أظهرت كيف يمكن لحلف إقليمي أن يعتمد على شريك خارجي لتعزيز قدرته على البقاء في وجه احتجاجات داخلية وضغوط دولية واسعة.

المطلب الثاني: التحول في الاستراتيجية الروسية تجاه سوريا بعد ٢٠١٤

الفرع الأول: دوافع التحول في الاستراتيجية الروسية تجاه سوريا

بعد انهيار نظام الثنائية القطبية وتفكك الاتحاد السوفيتي، شهد النظام الدولي هيمنة القطب الواحد بقيادة أمريكا، تشهد الساحة الدولية تحولات جوهرية تشير إلى تصاعد الدعوات لإعادة إحياء التنافس بين القوى الدولية الكبرى، في إطار مساعٍ لإعادة تشكيل النظام الدولي على نحو يتجاوز الطابع الأحادي. ويأتي ذلك بالتزامن مع بروز طموحات روسية واضحة تهدف إلى استعادة موقعها المؤثر ودورها الفاعل ضمن منظومة العلاقات الدولية[١٧].

وفي هذا السياق، تعد سوريا محوراً جيوسياسياً بالغ بالأهمية في الشرق الأوسط، والتي تحولت منذ اندلاع الحراك الشعبي عام ٢٠١١ إلى ساحة مركزية لتداخل الصراعات الإقليمية والدولية. ونتيجة لذلك، أدى رد الحكومة السورية القمعي على الحراك الشعبي إلى خلق بيئة خصبة لتدخلات خارجية متعددة الأبعاد.، حيث باتت الأزمة تُدار وفق منطق "الإدارة بالأزمة"، معتمدة على توازنات القوى العسكرية. وفي هذا السياق، برزت روسيا كلاعب دولي فاعل، مستغلة الفراغ الذي خلّفه تراجع الدور الأميركي. وقد تبنّت موسكو نهجًا تدخليًا متعدد الأبعاد، شمل الدعم العسكري والسياسي للنظام السوري، إلى جانب مبادرات دبلوماسية تهدف إلى إعادة إنتاج النظام بما يتوافق مع مصالحها. حيث شكّلت الساحة السورية منصة لروسيا لإعادة بناء نفوذها العالمي وترسيخ حضورها في النظام الدولي، عبر استخدام الأزمة أداة استراتيجية لإعادة صياغة التوازنات الإقليمية بما يعزز مكانتها كقوة دولية صاعدة[١٨].

وعلاوةً على ذلك، يعد التدخل الروسي في سوريا بعد ٢٠١٤ بداية لعودة دور روسيا المؤثر في الشرق الأوسط، مستنداً إلى الحسابات البرغماتية تتعلق بالمصالح العسكرية والاقتصادية وليس استجابة لدواعٍ انسانية بالدرجة الأولى.[١٩].

وعلى ضوء ذلك تطور الصراع السوري من نزاع داخلي إلى مواجهة دولية بين كل من روسيا وحلفائها وبين الولايات المتحدة من جهة اخرى، حيث فرضت روسيا نفسها كقائد حقيقي في المنطقة، وفي إطار هذه المواجهة سعت روسيا على تعطيل قرار أممي يخص سوريا من خلال حق النقض الفيتو للحفاظ على نفوذها في سوريا، التي باتت الدولة الوحيدة المتبقية لروسيا في المياه الدافئة[٢٠]. وجاء ذلك نتيجتاً عن استياء روسيا عن القرارات التي صدرت من قبل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في سياق إصدار قرار دولي تحت ذريعة حماية المدنيين من نظام العقيد معمر القذافي والتي اعتبرته روسيا خداعاً، والذي تبيّن لاحقاً أنه استُخدم كغطاء لتدخل غربي يهدف إلى فرض وصاية على ليبيا. وبناءً على هذه التجربة، أعلنت روسيا عن نيتها معارضة أي قرار دولي مماثل قد يُتخذ بحق سوريا[٢١].

حيث وفّرت موسكو لدمشق غطاءً سياسيًا ودبلوماسيًا في الأمم المتحدة، حال دون صدور إدانات ضده في مجلس الأمن. ورغم مشاركتها في بيان جنيف (٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢)، الذي نص على تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات،[٢٢]. فقد نجحت روسيا بالتعاون مع الصين في تعطيل جميع

قرارات مجلس الأمن المتعلقة بسوريا، مستندتين في ذلك الى ضرورة احترام سيادة الوطنية لدولة سوريا، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بما في ذلك التدخل العسكري[٢٣].

الفرع الثاني: نتائج التحول في الاستراتيجية الروسية تجاه سوريا

١. انقاذ النظام السوري من الانهيار: حسمت روسيا موقفها من الأزمة السورية بإعلان دعمها العلني للنظام السوري بقيادة بشار الأسد، حيث برزت كأحد أبرز المدافعين عنه على الساحة الدولية. ويُعَد هذا الموقف جزءًا من نهج استراتيجي أوسع تتبعه موسكو، يتمثل في تأييد الأنظمة الحاكمة التي تواجه حركات احتجاجية أو انتفاضات شعبية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة ليست جديدة، إذ سبق أن تجلت خلال موقف روسيا الداعم للنظام الإيراني إبان أحداث "الثورة الخضراء" في عام ٢٠٠٩. وقد فسّر عدد من المحللين هذا التوجّه الروسي من خلال الإشارة إلى المصالح الاقتصادية التي تربطها بدول مثل سوريا وليبيا، بالإضافة إلى الروابط السياسية والتاريخية التي تعود إلى الحقبة السوفياتية[٢٤].

وعليه، قد تعزز هذا الدعم بعد التدخل الروسي في سوريا بعد ٢٠١٤ الذي يعد أنقاذ النظام السوري من الانهيار وخصوصاً بعد الدعم التي تلقتها المجاميع المسلحة من دول خارجية، فالتدخل الروسي قد قلب موازين الحرب لصالح حكومة بشار الأسد خاصة في معارك درعا وحلب والغوطا.

٢. تعميق النفوذ الروسي في المنطقة: تمثل سوريا محوراً استراتيجياً أساسياً في مساعي روسيا لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتجلى من خلال مجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرز هذه العوامل الحضور العسكري الروسي الدائم على الأراضي السورية، وتشابك المصالح الاقتصادية بين البلدين، إضافة إلى الدور السياسي الفاعل الذي تؤديه موسكو في سياق إدارة الأزمة السورية. لذا فقد نجحت نجاحاً استراتيجياً في تعميق نفوذها في الشرق الأوسط، من خلال تثبيت موطئ قدم عسكري دائم، وضمان دور محوري في تحديد مصير أحد أبرز الملفات الإقليمية في الشرق الأوسط، لذلك هذا التدخل لا يخلو من التحديات لاسيما التحديات الاقتصادية والتنافس مع القوى الاقليمية والدولية[٢٥].

٣. استعراض القوة الروسية: بعد مرحلة من التراجع والجمود التي مرت بها روسيا على المستويين الإقليمي والدولي في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي، شهدت الدولة الروسية تحولات نوعية في سياساتها الخارجية. بالرغم من ذلك خلال هذه المرحلة، كانت روسيا تعاني من ضعف في تأثيرها، مما أدى إلى تراجع دورها في المنظومة الدولية. ومع ذلك، فإن هذه الفترة لم تكن إلا مرحلة انتقالية سرعان ما أعقبتها جهود مكثفة لاستعادة هذا الدور[٢٦].

وعليه، في هذا السياق، تمكنت موسكو من إعادة بناء قدراتها، واستعادة مكانتها كقوة كبرى فاعلة ومؤثرة على الساحة الدولية. إذ أصبحت روسيا اليوم تتمتع بقدرة متزايدة على حماية مصالحها الاستراتيجية، بالإضافة إلى الدفاع عن مصالح شركائها وحلفائها، مما يدل على تعزيز متماسك لقدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية. ولذلك، ومن ثم يمكن القول بأن هذه الاستعادة لم تكن مجرد استرجاع لموقع سابق، بل تطوراً ديناميكياً يعكس تبني روسيا نهجاً أكثر حزماً في سياساتها الخارجية[٢٧].

وبالتالي، قد تبين ذلك على نحوٍ واضح من خلال تبني روسيا لسياسات خارجية تتسم بالسعي لتعزيز نفوذها، خاصةً في مواجهة التصاعد المستمر للتأثير الغربي، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمثل القطب الأبرز في النظام الدولي، وعلى هذا الأساس، أصبحت موسكو تتخذ مواقف أكثر قوة وحسماً تجاه القضايا الدولية، مما ساعدها على فرض إرادتها في مختلف النزاعات والأزمات[٢٨].

من الأمثلة البارزة التي تعبر عن هذا التحول، نجاح روسيا في فرض إرادتها السياسية خلال عدد من الأزمات الدولية الكبرى، فقد تمكنت موسكو من إعاقة العديد من التحركات الأميركية، مما أدى إلى تقليص هامش التأثير الأمريكي في أماكن استراتيجية مهمة. ويتجلى ذلك بشكل ملموس في أزمة أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨، حيث استطاعت روسيا استخدام نفوذها العسكري والسياسي للحفاظ على مصالحها، وكذلك في الأزمة السورية التي اندلعت منذ عام ٢٠١١، إذ لعبت دوراً محوريًا في إعادة تشكيل موازين القوى، من خلال دعم النظام السوري وتعزيز تحالفاتها في المنطقة.

إن هذا الأداء الروسي أعاد لموسكو مكانتها الدولية، وعزز بصورة كبيرة من صورتها كشريك دولي لا يمكن تجاهله أو إغفاله. حيث أظهرت قدرة فائقة على التأثير والمناورة في القضايا العالمية الكبرى، مما يجعلها لاعباً رئيسياً في صياغة السياسات الدولية المتصلة بالأمن والاستقرار العالمي. وبالتالي، يعكس هذا الوضع الجديد مدى التحول الجذري الذي طرأ على السياسة الروسية، من دولة متأثرة إلى قوة فاعلة تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وفق مصالحها الاستراتيجية[٢٩].

المبحث الثاني: التأثيرات الداخلية للتحالف الروسي السوري

المطلب الأول: الأثر السياسي والاقتصادي للتحالف الروسي السوري على النظام والمعارضة.

يشكل التحالف الروسي السوري أحد أبرز المحاور الجيوسياسية في الشرق الأوسط منذ اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١، وقد كان لهذا التحالف أثر بالغ على موازين القوى السياسية والاقتصادية في البلاد. فعلى الصعيد السياسي، منح الدعم الروسي للنظام السوري غطاءً دولياً وعسكرياً مكّنه من استعادة مناطق استراتيجية، مما أضعف موقف المعارضة وأربك جهود التسوية السياسية. كما عزز هذا التحالف نفوذ موسكو في المنطقة، على حساب القوى الغربية والإقليمية الداعمة للمعارضة. أما من الناحية الاقتصادية، فقد أدت الاتفاقيات الثنائية إلى تمكين روسيا من السيطرة على موارد اقتصادية سورية هامة مثل الغاز والمرافئ، مما قلّص من استقلالية القرار الاقتصادي السوري. في المقابل، حُرمت المعارضة من مصادر دعم كانت تعتمد عليها، مما زاد من هشاشتها. بهذا، ترك التحالف آثارًا عميقة، ليس فقط على أطراف الصراع الداخلي، بل أيضًا على مستقبل الدولة السورية وتوازناتها الإقليمية والدولية. وعليه سنتناول في هذا المطلب الاثر السياسي للتحالف الروسي السوري على النظام والمعارضة فرع أول: والأثر الاقتصادي للتحالف الروسي السوري على النظام والمعارضة كفرع ثاني[٣٠].

الفرع الأول: الأثر السياسي للتحالف على النظام والمعارضة

اولاً: الأثر السياسي للتحالف على النظام

تعزيز الشرعية الدولية للنظام: منذ بدء التحالف الروسي السوري وبدء التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا في شهر أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠١٥، اتّسمت المقاربة الروسية إزاء الأزمة السورية بتركيز واضح على ضرورة الحفاظ على بقاء النظام السوري، الذي تعتبره موسكو دعامة أساسية لمصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط. وقد استند هذا التوجه إلى قناعة روسية بأن انهيار النظام لن يفضي فقط إلى تهديد مصالحها الحيوية داخل سوريا، بل سيمتد تأثيره السلبي ليشمل مجمل موقعها ونفوذها الإقليمي في الشرق الأوسط.[٣١]. وعليه، كما نوّهت موسكو بأنها توفّر حماية سياسية للنظام عبر استعمال حق النقض (الفيتو) بوجه قرارات مجلس الأمن والدول الغربية التي كانت تسعى لمحاسبة النظام تحت الفصل السابع.

وعلاوةً على ذلك، فقد أوضح المندوب الدائم لروسيا لدى الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، موقف بلاده الرافض لمشروع القرار الغربي المعروض على مجلس الأمن، مشيرًا إلى أن موسكو تعارض ما وصفه بالنهج الأحادي الذي يتبنى اتهامات موجهة ضد الحكومة السورية. واعتبر أن التهديد بفرض إنذارات وعقوبات على السلطات السورية يتنافى مع مبدأ الحل السلمي للأزمة، والذي يجب أن يستند إلى حوار وطني سوري شامل. كما عبّر عن قلق بلاده إزاء هذا المسار، مستندًا إلى تجارب سابقة في شمال إفريقيا، محذرًا من أن مثل هذا التوجه، خاصة في ظل التصريحات الغربية التي تشكك في شرعية الرئيس السوري، قد يؤدي إلى تفاقم الصراع وتحوله إلى حرب شاملة داخل سوريا، الأمر الذي من شأنه أن يُخلّ بالاستقرار الإقليمي، ويُحدث تداعيات خطيرة على منطقة الشرق الأوسط بأكملها[٣٢].

١. **تعزيز بقاء النظام في السلطة:** بفضل الغطاء العسكري لسلاح الجو الروسي، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي، استعاد النظام السيطرة على مساحات واسعة ونزعها من المعارضة والجماعات المسلحة. حيث فرض نظام الحكم في سوريا نفسه طرفاً لا غنى عنه في أي تسوية سياسية محتملة.

٢. **تقليص استقلالية القرار السوري:** بفعل التدخل الروسي في سوريا، تحول القرار السياسي والعسكري مرتهناً إلى حد كبير لروسيا، حيث أدى هذا التدخل الشامل إلى ظهور انقسامات داخلية بين حلفاء إيران وروسيا حول إدارة الدولة وإعادة إعمار سوريا.

ثانياً: الأثر السياسي للتحالف على المعارضة السورية

١. **التفكيك المؤسسي للمعارضة:** قبل عام ٢٠١٥، تميز المشهد المعارض في سوريا بتعددية واسعة شملت طيفًا متنوعًا من الفاعلين، بدءًا من التيارات السياسية والعسكرية المعتدلة، مرورًا بالفصائل ذات المرجعية الإسلامية، وصولًا إلى الجماعات الإرهابية العابرة للحدود. غير أنّ التدخل العسكري الروسي المباشر إلى جانب الحكومة السورية شكّل نقطة تحول مفصلية في ديناميات هذا المشهد؛ إذ أدّى التصعيد العسكري، وما صاحبه من ضربات جوية مكثفة وخسائر بشرية ومادية، إلى تعميق الانقسامات

البنيوية بين مكوّنات المعارضة. كما أسهمت الضغوط على قنوات الدعم المالي واللوجستي– سواء عبر القيود الإقليمية أو تفكيك شبكات الإمداد في إضعاف مراكز القيادة المركزية لصالح بروز أنماط من القيادة المحلية والفصائل ذات الارتباطات الإقليمية. هذا التحول البنيوي أفضى إلى إعادة إنتاج المعارضة في صورة شبكات لامركزية متفرقة، ذات أهداف ومصالح متفاوتة، الأمر الذي انعكس سلبًا على قدرتها على التنسيق الاستراتيجي وتشكيل جبهة سياسية وعسكرية موحّدة[٣٣].

٢. **التحول من استراتيجية اسقاط النظام إلى استراتيجية التفاوض:** فقدت الفصائل المعارضة ذات التوجه المعتدل قدرتها على تنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق نتيجة الضغوط العسكرية المكثفة، الأمر الذي دفعها إلى إعادة ترتيب أولوياتها نحو الحفاظ على مناطق نفوذ محدودة، وحماية السكان المحليين، وضمان استمرارية خطوط الإمداد. كما لجأت بعض هذه الفصائل إلى الدخول في ترتيبات «مصالحة محلية» أو تسويات جزئية مع الحكومة السورية، غالباً بوساطة روسية أو عبر قنوات محلية، في محاولة لتجنب المزيد من الخسائر البشرية والميدانية ٣٤.

٣. **تقليص التمثيل السياسي للمعارضة إلى فئة ضعيفة الحضور في المفاوضات السياسية:** أدى الانحدار العسكري للمعارضة، مقرونًا بالضغط الدولي والاتفاقات الإقليمية، إلى تقليص حضورها السياسي إلى نخبة محدودة وضعيفة التمثيل. وفي ظل هيمنة روسيا ودعمها للنظام السوري ودور إيران القوي، مع دور الوسيطين الأوروبي والتركي على مسار المفاوضات الدولية، وجدت هذه النخبة نفسها مضطرة إلى إعادة تقييم استراتيجيتها السياسية بما يتناسب مع تراجع قدرتها التفاوضية.

الفرع الثاني: الأثر الاقتصادي للتحالف على النظام والمعارضة

اولاً: الاثر الاقتصادي على النظام: يعد التدخل الروسي في الحرب السورية الداخلية وتحالفها مع نظام الحكم لتثبت على أنها حليف سياسي واستعادة نفوذ إقليمي، حيث تجاوز الحضور الروسي في سوريا البعد العسكري إلى هندسة ترتيبات اقتصادية تعيد تمويل نظام الحكم وتمنحه القدرة على الصمود امام الأزمة التي يمر بها. التي اتسمت بالتعقيد منذ بداية عام ٢٠١١ التي أدت إلى ركود اقتصادي كبير، ما أسفر عن آثار كارثية تمثلت في وقوع أكثر من ستة ملايين شخص تحت خط الفقر، إضافة إلى تفاقم العجز المالي وتدهور المؤشرات الاقتصادية[٣٥].

لذلك فقد ساهم الانسداد لحل السياسي بالإضافة إلى تعزيز تفاقم الجماعات المسلحة سيما الجماعات الارهابية منها، مما وسع من رقعة العلميات العسكرية وزاد من تدهور الوضع الأمني، الذي انعكس بدوره سلباً على الوضع الاقتصادي، نتيجة حجم الدمار الهائل، حيث أثرت الأزمة على الوضع الاقتصادي في سوريا وأحدث تحولات كبيرة من خلال انكماش الناتج المحلي والاجمالي للموازنة العامة لحكومة سوريا، بالإضافة الى ارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي بصورة كبيرة بعد ما كانت سوريا تصنف من ضمن الدول اقل مديونية في العالم، كما حصل تراجعا ملموسا في الإنتاج، جراء تدهور رأس المال باعتباره المصدر الأساس لخلق الثروة والتنافس بالإضافة إلى تنامي الهجرة والنزوح، ناهيك عن

إنعدام الإستثمار في المناطق التي تشهد تصعيدا أمنيا، وبحلول عام ٢٠١٤ عمل الخبراء على إيجاد حلول للعقبات، قصد تحسين مؤشراته السلبية بالإعتماد على المناطق التي تشهد إستقرار تدريجيا، ليدخل بذلك مرحلة التكيف أو ما يعرف بإقتصاد الحرب[٣٦].

فقد عملت روسيا منذ تدخلها في سوريا عام ٢٠١٥، على دعم النظام الذي أدى إلى فرض نفوذ اقتصادي كبير على سوريا، والذي شمل تمويل طباعة العملة النقدية لسوريا، بالإضافة إلى توريد القمح والوقود، وتسهيلات مصرفية نقدية، خصوصاً بعد حظر العقوبات الأوربية على الطباعة الخارجية[٣٧].

وعلاوةً على ذلك، فقد أنتج التحالف الروسي السوري تعاوناً صريحاً بين الحماية العسكرية والامتيازات الاقتصادية، من خلال مصادر ريع جديدة من قطاعات الفوسفات والطاقة، بالإضافة إلى المنفذ البحري والامدادات الحيوية من الوقود والقمح، الذي اعطى للنظام دافع وقوة للصمود بوجه المعارضة من ناحية وإدارة قاعدته الجماهيرية من ناحية اخرى، في المقابل أدت هذه الترتيبات إلى تقليص هوامش السيادة الاقتصادية على المدى البعيد، وإلى تكريس شبكات ريع ووساطة تعمل خارج الأطر المؤسسية الرسمية[٣٨].

ثانياً: الاثر الاقتصادي للتحالف على المعارضة.

١. **السيطرة على موارد النفط والزراعة التي سيطرت عليها قوى المعارضة:** سعت الحكومة السورية بالتعاون مع حليفها الروسي وبدعم إيراني من السيطرة على حقول النفط والغاز وبعض المرافئ التي كانت تسيطر عليها قوى المعارضة، مما أدى إلى تقليص قدرة المعارضة على تمويل عملياتها وإدارة الخدمات المحلية.

٢. **السيطرة على المدن والطرق الرئيسية التجارية:** عملت الحكومة السورية بالتحالف مع روسيا علة السيطرة على المعابر والطرق الرئيسية، مما ساهم في توجيه عقود إعادة الأعمار نحو مناطق خاضعة للحكومة السورية، مما أضعف فرص الاقتصاد الرسمي في مناطق المعارضة، التي كانت تعتمد على التهريب في تمويل مقاتليها.

٣. **قطع التمويل الخارجي للمعارضة:** أدى التحالف الروسي السوري من قطع التمويل والمعونات الاقتصادية التي كانت تتلقاها قوى المعارضة من بعض الدول والمنظمات، كما أدى التحالف من إقصاء المعارضة من محادثات إعادة الإعمار على المستوى الدولي الذي حد من فرصها الاقتصادية طويلة الأمد.

٤. **إعادة الإعمار كمحرك للنفوذ والشرعية الاقتصادية:** عملت روسيا بالتعاون مع النظام الحكم السوري لتأمين عقود إعادة الإعمار المستثمرين مقربين من النظام السوري، الأمر الذي قلص الحافز الدولي للاستثمار في مناطق المعارضة بسبب المخاطر تلك المناطق.

المطلب الثاني: الأثر العسكري والأمني للتحالف على الداخل السوري

الفرع الأول: الاثر العسكري والأمني للتحالف على النظام

شكل التحالف الروسي-السوري، والذي بدأ رسمياً في خريف عام ٢٠١٥، نقطة تحول استراتيجية في مسار الصراع السوري، إذ أسهم في إعادة هيكلة توازنات القوى بشكل جذري. وقد ترك هذا التحالف أثراً عسكرياً وأمنياً عميقاً على النظام السوري، حيث مثّل التدخل العسكري الروسي لحظة مفصلية في مجريات الثورة السورية، نتيجة ما رافقه من ضربات عسكرية مركزة أدّت إلى تراجع كبير لقوى المعارضة، وخسارتها مناطق ذات أهمية استراتيجية كانت خارج سيطرة النظام على مدى سنوات.[٣٩].

وفي هذا السياق، جاء التدخل العسكري الروسي في وقت كانت فيه الدولة السورية تواجه تهديدًا وجوديًا، خاصة مع تصاعد تمدد تنظيم داعش وسيطرته على مناطق واسعة من البلاد، بما في ذلك مدينة تدمر، مقابل انكماش سيطرة النظام إلى أقل من ١٠٪ من إجمالي مساحة سوريا. وقد أجمعت العديد من الدراسات الاستراتيجية على أن غياب التدخل الروسي في تلك المرحلة كان سيُفضي، على الأرجح، إلى انهيار بنية الدولة السورية، ووقوع البلاد تحت سلطة الجماعات المسلحة، لا سيما الجهادية منها.[٤٠].

غير أن التأثيرات الروسية لم تقتصر على الجانب العسكري لميداني فحسب، بل امتد بشكل أعمق إلى بنية النظام الأمني ذاته. إذ عمدت موسكو إلى دعم النظام ليس فقط بالغارات الجوية والموارد العسكرية، وإنما عبر إعادة تشكيل المنظومة الأمنية المحلية عبر إنشاء تشكيلات عسكرية جديدة كـ"الفيلق الخامس"، وتوظيف فصائل مصالحة محلية كمكونات أمنية موازية تُدار بتنسيق روسي مباشر. وقد رافق ذلك تمويل منظم لهذه المجموعات، ما مكّن النظام من تعزيز قبضته على المناطق التي استعاد السيطرة عليها، خاصة تلك التي أبرمت فيها اتفاقيات "تسوية" مع الفصائل المعارضة سابقًا.

فضلاً عن ذلك، أتاح التحالف الروسي للنظام السوري فرصاً اقتصادية من خلال منحه امتيازات طويلة الأمد في مجالات حيوية مثل الطاقة، والموانئ، والفوسفات، وهو ما وفر بدوره موارد مالية جديدة ساعدت في تمويل وتوسيع النشاطات الأمنية الداخلية.

نتيجة لهذه التدخلات المركّبة، نشأت بنية أمنية هجينة داخل الدولة السورية، باتت فيها السلطة موزعة بين أجهزة الدولة التقليدية وتشكيلات شبه عسكرية ترتبط وظيفيًا وتنظيميًا بالقيادة الروسية. وهذا التحول أدى إلى إعادة رسم خارطة السلطة الأمنية في سوريا، بحيث لم يعد القرار الأمني محصورًا بيد النظام، بل بات مشتركًا في كثير من الأحيان مع الحلفاء الروس، ما يعكس نوعًا من "الوصاية الأمنية" المستترة التي فرضها التحالف على بنية الدولة السورية[٤١].

وعليه، يمكن استخلاص النتائج التالية من التحالف الروسي – السوري، والتي أعادة تشكيل المشهد الداخلي السوري.[٤٢].

١. أدّى التدخل الروسي إلى إعادة ترجيح ميزان القوى لصالح الحكومة السورية، من خلال تقديم الدعم العسكري الجوي واللوجستي لقوات النظام، ما مكّنها من استعادة السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة، وبالتالي عرقلة المسار العسكري للثورة السورية.

٢. ساهم هذا التحالف في بلورة واقع أمني جديد داخل سوريا، يتسم بما يُعرف بـ"البنية الأمنية الهجينة"، حيث لم تعد الدولة تحتكر السيطرة الكاملة على جميع القوى المسلحة. فقد أفرز التحالف أنماطًا جديدة من التنظيمات الأمنية، تضم تشكيلات عسكرية شبه رسمية تدين بالولاء للجهات الداعمة خارجيًا، لا سيما روسيا، ما أسهم في تآكل مفهوم السيادة الأمنية للدولة المركزية.

٣. وعلى الصعيد الإنساني، خلّف هذا التحالف نتائج مأساوية واسعة النطاق، تمثلت في الدمار الهائل الذي طال البنية التحتية المدنية، والانتهاكات المتكررة للقانون الدولي الإنساني. إذ وثّقت تقارير حقوقية موثوقة، من بينها تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)، ارتكاب القوات الروسية-السورية المشتركة لانتهاكات جسيمة ترقى إلى جرائم حرب، خصوصًا في محافظتي إدلب وشمال حلب خلال أكتوبر ٢٠٢٣. وقد شملت تلك الانتهاكات استهدافًا ممنهجًا لمنشآت مدنية محمية، كالمستشفيات والمدارس ومخيمات النزوح، مما أدى إلى مقتل وإصابة عشرات المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

٤. فإن سقوط النظام السوري في أواخر عام ٢٠٢٤ قد أدخل هذا التحالف في مرحلة جديدة من إعادة التقييم، خصوصًا من الجانب الروسي، الذي يسعى اليوم إلى الحفاظ على مصالحه الاستراتيجية في سوريا، لا سيما القواعد العسكرية والامتيازات الاقتصادية، في ظل واقع سياسي جديد يتسم بعدم اليقين، وتغيّرات جذرية في مراكز القوة المحلية والإقليمية.

وبناءً على ما سبق، فإن الأثر الأمني للتحالف الروسي-السوري يتجاوز البعد العسكري التقليدي، ليشمل إعادة تشكيل معايير السلطة، وإضعاف البنى الوطنية، مع ما يرافق ذلك من تحديات قانونية وإنسانية واستراتيجية ستستمر تبعاتها لفترة طويلة.

الفرع الثاني: الأثر العسكري والأمني للتحالف على المعارضة

شهدت الساحة السورية تزايدًا ملحوظًا في الإنجازات العسكرية لقوى المعارضة المسلحة، في مقابل تراجع متسارع لقدرات النظام السوري الفصائل المسلحة الداعمة له، الأمر الذي كاد أن يغيّر موازين القوى الميدانية ويهدد مشروع ما يُعرف بـ"سوريا المفيدة" الذي يسعى النظام إلى الحفاظ عليه. وبناءً على ذلك، رأت القيادة الروسية أن التدخل العسكري المباشر أصبح ضرورة استراتيجية لضبط حالة السيولة الميدانية وتقويض مكاسب المعارضة، بما يضمن حماية مصالحها الجيوسياسية والحفاظ على نفوذها الإقليمي في شرق المتوسط[٤٣].

وقد تجلى هذا التدخل في عدة محاور بارزة، إذ قامت روسيا بنشر منظومات تسليح متطورة، وتكثيف الضربات الجوية الموجهة وغير الموجهة، فضلًا عن توفير دعم استخباري ولوجستي لقوات النظام السوري. بالإضافة إلى ذلك أسهم الوجود الروسي في إعادة تنظيم الجبهات الميدانية، وفرض معادلات ردع جديدة مكّنت النظام من استعادة مناطق استراتيجية، وأعادت رسم الخريطة العسكرية للصراع بما يتماشى مع الرؤية الروسية–السورية المشتركة.

وعلاوةً على ما سبق، فقد ادركت روسيا منذ بداية الأزمة السورية أن الوسائل السلمية كالمفاوضات مع المعارضة بشأن حل الأزمة السورية ستكون مخرجاته سلبية إلى حد كبير، ويرجع ذلك إلى أن نجاحها يتطلب موافقة جميع الفصائل المسلحة المعارضة للنظام، وخصوصاً تلك الفصائل المدعومة من جهات خارجية[٤٤].

وبناءً عليه دفعت هذه المعطيات روسيا إلى تعزيز تعاونها العسكري مع النظام السوري لكبح جماح المعارضة المسلحة، حيث شرعت روسيا منذ ربيع عام ٢٠١٥ في تعزيز وجودها العسكري داخل الأراضي السورية بشكل ملحوظ، تمهيدًا لمرحلة جديدة من الانخراط المباشر. وقد بلغ هذا التصعيد ذروته في أواخر سبتمبر ٢٠١٥ مع بدء تنفيذ عمليات جوية واسعة النطاق. ورغم إعلان موسكو أن هذه العمليات تستهدف (داعش) الإرهابي، فإن غالبية الضربات الجوية انصبت على مواقع فصائل المعارضة السورية المسلحة، خصوصًا تلك المتمركزة على خطوط الاشتباك مع قوات النظام. ويكشف هذا النمط من الاستهداف عن أن التدخل الروسي جاء، في جوهره، لدعم النظام السوري وإضعاف قوى المعارضة المسلحة، بما يغير موازين القوى على الأرض لصالح دمشق[٤٥].

وقد تحقق ذلك بالاعتماد المكثف على الضربات الجوية، التي استهدفت اغلب مناطق عناصر المعارضة المسلحة على خطوط القتال مع الجيش السوري، وقد تراوحت بين الدقة والاستهداف العشوائي، مدعومة بنشر مستشارين عسكريين وخبراء ميدانيين، إضافة إلى إدخال أسلحة متطورة مثل القنابل الموجهة، والطائرات بدون طيار، وأنظمة الاستطلاع المتقدمة. كما عززت موسكو عملياتها بدعم استخباري مباشر، مكّنها من توجيه الضربات بشكل يهدف إلى تقويض البنية القيادية والعسكرية لفصائل المعارضة السورية[٤٦].

خاتمة

يتضح أن العلاقات الروسية–السورية تشكلت عبر مسار تاريخي طويل قائم على تعاون سياسي واقتصادي وأمني، شهد تحوّلاً جوهريًا بعد عام ٢٠١٤ بتدخل روسي مباشر بهدف تعزيز مصالحها الجيوسياسية ودعم النظام السوري. لقد أعاد هذا التحالف رسم موازين القوى داخلياً، معززًا شرعية النظام ومقيدًا فرص المعارضة، في حين عمّق التبعية الاقتصادية والسياسية لسوريا تجاه موسكو. ومن هنا، تبرز أهمية تناول هذا التحالف كظاهرة استراتيجية معقدة ذات تداعيات كبيرة على سيادة الدولة السورية ومستقبلها، مما يستلزم مواصلة الدراسة المتأنية لموازنات القوى وتحولات النفوذ في المنطقة.

التوصيات والمقترحات

١. **للباحثين:** ضرورة توسيع الدراسات حول أثر التحالفات الدولية على الصراعات الداخلية، مع التركيز على البعد الاقتصادي والاجتماعي، وليس فقط العسكري والسياسي.

٢. **لصناع القرار السوريين:** العمل على تقليل التبعية الاقتصادية لروسيا عبر تنويع الشراكات الدولية والإقليمية، لضمان قدر أكبر من الاستقلالية.

٣. **للمعارضة السورية:** إعادة صياغة خطابها السياسي بما يتناسب مع التحولات الدولية، والسعي نحو حلول تفاوضية تعترف بالمتغير الروسي كفاعل أساسي.

٤. **للمجتمع الدولي:** إدراك أن أي تسوية سياسية في سوريا لا يمكن أن تتجاوز الدور الروسي، الأمر الذي يستوجب بناء آليات توازن تضمن وحدة الدولة السورية وتحد من تفككها.

٥. **للمستقبل السوري:** ضرورة وضع استراتيجيات تعزز من الهوية الوطنية الجامعة وتقلل من تأثير الاصطفافات الخارجية، بما يمهّد الطريق لسلام داخلي مستدام

الهوامش:

(١) لمى مطير حسن، ملامح عن العلاقات الروسية السورية لغاية ٢٠١٤، مجلة لارك كلية الآداب جامعة واسط، مجلد (٩) العدد ٣، ٢٠١٧، ص ٥٦١

(٢) هديل الرفوع، العلاقات الروسية السورية فترة (١٩٧٩– ٢٠١٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، ٢٠١٣، ص ١٣.

(٣) الشهم، نبذة عن العلاقات السورية الروسية، المنتدى العربي للدراسات، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:
https://defense-arab.com/vb/threads/10276/?utm_source=chatgpt.com

(٤) أديب صالح اللهيبي، العلاقات السورية – السوفيتية ١٩٤٦–١٩٦٧: دراسة تاريخية، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ١٧٣.

(٥) محمد خواجة، الشرق الأوسط: تحولات استراتيجية، ط١، دار الفارابي، لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٤١–١٤٢،

(٦) خديجة العريبي، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خضير، ٢٠١٤، ص ١٥١.

(٧) جرزج شكري كتن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين–وآفاقها، مركز الإمارات للدراسات، البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١، صص٩٨–٩٩.

(٨) محمد سعد ابو عامود، روسيا– حضور جديد في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨١، جويلية، ٢٠١٠، ص٢١٠.

(٩) محمد سعد أبو عامود، نفس المرجع، ص ١١٢.

(١٠) وليد عبدالحي، محددات السياستين الروسية والصينية من الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢، ص٧، متاح على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/4/3/20124314038440734Russian%20and%20C

(١١) سيمون، وبيتر، اتجاهات عمليات نقل الاسلحة الدولية، مقال، منشور في صحيفة حقائق، معهد ستوكهولم الدولي، ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:
https://www.sipri.org/sites/default/files/files/FS/SIPRIFS1403.pdf?utm_source=chatgpt.com

(١٢) آنا بور شيفسكايا، استراتيجية روسيا في سوريا وسياسة موسكو في الشرق الأوسط، مقال، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي:
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/russias-strateg

(١٣) زياد أبو شاويس، الانخراط الروسي في الحرب الأهلية السورية، مقال، متاح على الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7

(١٤) معالي محمد لطفي، التدخل الروسي في سوريا: الدوافع والمالات، بحث، متاح على الرابط التالي:
https://esalexu.journals.ekb.eg/article_247210

(١٥) صبا عبد اللطيف، بين الإرث الثقيل والتحولات الجيوسياسية الانعطافة السورية الروسية–الدوافع والفرص والعقبات، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط التالي:
https://www.omrandirasat.org/%D8%A7%D9%84%D8%A

(١٦) ناضر ذو الفقار، الشراكة السورية الروسية بين الضرورة والمصلحة المشتركة، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية وتقييم المخاطر، مقال، متاح على الرابط التالي. https://fcssr.com/2025/10/13/%D8%A

(١٧) مها حسين كريم، العلاقات الروسية التركية في إطار الأزمة السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص٤٢.

(١٨) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١١٩٨، ص٧.

(١٩) نجاة محمد مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة سوريا ٢٠١٠–٢٠١٤) مركز الكتاب الاكاديمي، ط ١، عمان، ٢٠١٨. ص ١٩١.

(٢٠) مالك فلاح العنبر، الأزمة السوريا وفاعلية الدور الروسي تجاهها، ط١، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٩، ص٨٣.

(٢١) نجاة محمد مدوخ، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٢٢) الاء طالب خلف، مستقبل التدخل الروسي في الأزمة السورية، بحث، مجلة تكريت للعلوم السياسية المجلد ٢٢، العدد ٢١، ص٥٨.

(٢٣) حسني عماد العوضي، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٧، ص ٢٨–٢٩.

(٢٤) ديمتري غورينبرج، لماذا تدعم روسيا الأنظمة فيي سوريا والشرق الأوسط، جامعة جورج واشنطن، مذكرات سياسات، مركز بونارس أوراسيا، رقم ١٩٨، يونيو ٢٠١٢، ص١.

(٢٥) محمود سامح همام، التحولات الاستراتيجية في سوريا: مستقبل غامض وسط التدافع الإقليمي والدولي، مقال، متاح على الرابط التالي: https://www.siyassa.org.eg/News/21908.aspx

(٢٦) الاء طالب خلف، مصدر سابق، ص ٥٩

(٢٧) اسماء محمد شوكت، القيادة السياسية والتغيير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى ٢٠٠٠–٢٠١٥، بحث، منشور في مركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي:
https://www.democraticac.de/?p=34651

(٢٨) شيماء تركان صالح، السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية الانتشار النووي إنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص ٨٩.

(٢٩) ألكساندرا بلوسينسكي: ترجمة فاتن ابو فارس، عودة ظهور روسيا في النظام الدولي عبر استراتيجية السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، ٢٠٢٣، فرنسا، ص٢٣.

(٣٠) معالي محمد لطفي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٠.

(٣١) بشار احمد نرش، سوريا في العلاقات الروسية والإسرائيلية: تناقضات ومصالح مشتركة، بحث، متاح على الرابط الاتي:
https://studies.aljazeera.net/en/node/4948?utm_source=chatgpt.com

(٣٢) عبادي أمين، دور الدبلوماسية في الأزمة السورية ٢٠١١–٢٠١٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف– المسيلة، الجزائر، ٢٠١٦، ص٧٠.

(٣٣)

(٣٤) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التدخل العسكري الروسي في سوريا: الدوافع والأهداف والتداعيات، ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:
https://www.dohainstitute.org/ar/Events/Russian-Military-Intervention-in-Syria/Pages/index.aspx?utm_source=chatgpt.com.

(٣٥) عبادي أمين، المرجع السابق، ص ٦٠.

(٣٦) خديجة رمال، تسوية الأزمة السوريا بين هيمنة القوى الكبرى وتأثير النفوذ الإقليمي٢٠١١-٢٠١٨، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، ٢٠٢٣، ص٢٠٢١-٢٢٢.

(٣٧) تيمور ازهري، سوريا تتسلّم شحنة نقدية جديدة من روسيا في إشارة إلى تحسن العلاقات بين البلدين، متاح على الرابط الاتي:
https://www.reuters.com/authors/timour-azhari

(٣٨) معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، النموذج الروسي في سوريا: تبادل الموارد مقابل الحماية، مقال، ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي:
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/wagner-group-syria-profiting-failed-states

(٣٩) عمار دروبي، سحق الثورة وأنقذ الأسد... كيف غير التدخل الروسي ميزان القوى في سوريا، مقال، متاح على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/amp/politics/2021/9/29/%D8%A7%D8%A7%D8%A7-111

(٤٠) صموئيل شارب وآخرون، تقرير تحليلي: فهم التدخل الروسي في سوريا، ترجمة احمد علي، مركز النوارس للترجمة، ص١٥.

(٤١) احمد بن ضيف الله، آفاق التخادم الإستراتيجي الروسي- الإيراني في سوريا، بحث، مجلة المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٠٢٠، ص ٤.

(٤٢) الشبكة السورية لحقوق الأنسان، تقرير منشور في ٢٣ أكتوبر، متاح على الرابط التالي:https://snhr.org/?p=291415.

(٤٣) مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، مقال، ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:
https://www.omrandirasat.org/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D8% 1

(٤٤) وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٦ ص٣٥١.

(٤٥) محمود حمدي ابو القاسم، تداعيات خطيرة: التدخل العسكري الروسي في سوريا، بحث، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: https://acrseg.org/39596?utm_source=chatgpt.com.

(٤٦) معالي محمد لطفي: التدخل الروسي في سوريا: الدوافع والمالات، بحث، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الجامعة الإسكندرية، المجلد ٧، العدد ١٤، ٢٠٢٢، ص٤٦٢.

قائمة المصادر

١) لمى مطير حسن، ملامح عن العلاقات الروسية السورية لغاية ٢٠١٤، مجلة لارك كلية الآداب جامعة واسط، مجلد (٩) العدد ٣، ٢٠١٧، ص ٥٦١

٢) هديل الرفوع، العلاقات الروسية السورية فترة (١٩٧٩- ٢٠١٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، ٢٠١٣، ص ١٣.

٣) الشهم، نبذة عن العلاقات السورية الروسية، المنتدى العربي للدراسات، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://defense-arab.com/vb/threads/10276/?utm_source=chatgpt.com

٤) أديب صالح اللهيبي، العلاقات السورية – السوفيتية ١٩٤٦-١٩٦٧: دراسة تاريخية، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ١٧٣.

٥) محمد خواجة، الشرق الأوسط: تحولات استراتيجية، ط١، دار الفارابي، لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٤١-١٤٢.
٦) خديجة العريبي، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خضير، ٢٠١٤، ص ١٥١.
٧) جزرج شكري كتن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين-وآفاقها، مركز الإمارات للدراسات، البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١، صص٩٨-٩٩.
٨) محمد سعد ابو عامود، روسيا- حضور جديد في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨١، جويلية، ٢٠١٠، ص ٢١٠.
٩) وليد عبدالحي، محددات السياستين الروسية والصينية من الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢، ص٧، متاح على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/med
١٠) سيمون، وبيتر، اتجاهات عمليات نقل الاسلحة الدولية، مقال، منشور في صحيفة حقائق، معهد ستوكهولم الدولي، ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:
https://www.sipri.org/sites/default/files/files/FS/SIPRIFS1403
١١) آنا بور شيفسكايا، استراتيجية روسيا في سوريا وسياسة موسكو في الشرق الأوسط، مقال، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي:
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/russias-strateg
١٢) زياد أبو شاويس، الانخراط الروسي في الحرب الأهلية السورية، مقال، متاح على الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7
١٣) معالي محمد لطفي، التدخل الروسي في سوريا: الدوافع والمالات، بحث، متاح على الرابط التالي:
https://esalexu.journals.ekb.eg/article_247210
١٤) صبا عبد اللطيف، بين الإرث الثقيل والتحولات الجيوسياسية الانعطافة السورية الروسية-الدوافع والفرص والعقبات، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط التالي:
https://www.omrandirasat.org/%D8%A7%D9%84%D8%A
١٥) ناضر ذو الفقار، الشراكة السورية الروسية بين الضرورة والمصلحة المشتركة، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية وتقييم المخاطر، مقال، متاح على الرابط التالي:
https://fcssr.com/2025/10/13/%D8%A
١٦) مها حسين كريم، العلاقات الروسية التركية في إطار الأزمة السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص٤٢.
١٧) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١١٩٨، ص٧.
١٨) نجاة محمد مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة سوريا ٢٠١٠-٢٠١٤) مركز الكتاب الاكاديمي، ط ١، عمان، ٢٠١٨، ص١٩١.

١٩) مالك فلاح العنبر، الأزمة السوريا وفاعلية الدور الروسي تجاهها، ط١، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٩، ص٨٣.
٢٠) الاء طالب خلف، مستقبل التدخل الروسي في الأزمة السورية، بحث، مجلة تكريت للعلوم السياسية المجلد ٢٢، العدد ٢١، ص٥٨.
٢١) حسني عماد العوضي، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٧، ص٢٨-٢٩.
٢٢) ديمتري غورينبرج، لماذا تدعم روسيا الأنظمة فيي سوريا والشرق الأوسط، جامعة جورج واشنطن، مذكرات سياسات، مركز بونارس أوراسيا، رقم ١٩٨، يونيو ٢٠١٢، ص١.
٢٣) محمود سامح همام، التحولات الاستراتيجية في سوريا: مستقبل غامض وسط التدافع الإقليمي والدولي، مقال، متاح على الرابط التالي: https://www.siyassa.org.eg/News/21908.aspx
٢٤) اسماء محمد شوكت، القيادة السياسية والتغيير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى ٢٠٠٠-٢٠١٥، بحث، منشور في مركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: https://www.democraticac.de/?p=34651
٢٥) شيماء تركان صالح، السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية الانتشار النووي إنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص ٨٩.
٢٦) ألكساندرا بلوسينسكي: ترجمة فاتن ابو فارس، عودة ظهور روسيا في النظام الدولي عبر استراتيجية السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، ٢٠٢٣، فرنسا، ص٢٣.
٢٧) بشار احمد نرش، سوريا في العلاقات الروسية والإسرائيلية: تناقضات ومصالح مشتركة، بحث، متاح على الرابط الاتي: https://studies.aljazeera.net/en/node/4948?utm_source=chatgpt.com
٢٨) عبادي أمين، دور الدبلوماسية في الأزمة السورية ٢٠١١-٢٠١٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، ٢٠١٦، ص٧٠.
٢٩) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التدخل العسكري الروسي في سوريا: الدوافع والأهداف والتداعيات، ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: https://www.dohainstitute.org/ar/Events/Russian-Military-Interventio
٣٠) خديجة رمال، تسوية الأزمة السوريا بين هيمنة القوى الكبرى وتأثير النفوذ الإقليمي٢٠١١-٢٠١٨، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، ٢٠٢٣، ص٢٠٢١-٢٢٢.
٣١) تيمور ازهري، سوريا تتسلّم شحنة نقدية جديدة من روسيا في إشارة إلى تحسن العلاقات بين البلدين، متاح على الرابط الاتي، https://www.reuters.com/authors/timour-azhari

٣٢) معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، النموذج الروسي في سوريا: تبادل الموارد مقابل الحماية، مقال، ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي:
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/wagner-group-syria-profiting-failed-states

٣٣) عمار دروبي، سحق الثورة وأنقذ الأسد... كيف غير التدخل الروسي ميزان القوى في سوريا، مقال، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/amp/politics/2021/9/29/%D 1

٣٤) صموئيل شارب وآخرون، تقرير تحليلي: فهم التدخل الروسي في سوريا، ترجمة احمد علي، مركز النوارس للترجمة، ص١٥.

٣٥) احمد بن ضيف الله، آفاق التخادم الإستراتيجي الروسي– الإيراني في سوريا، بحث، مجلة المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٠٢٠، ص ٤.

٣٦) الشبكة السورية لحقوق الأنسان، تقرير منشور في ٢٣ أكتوبر، متاح على الرابط التالي:
https://snhr.org/?p=291415.

٣٧) مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، مقال، ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:
https://www.omrandirasat.org/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D

٣٨) وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٦ ص٣٥١.

٣٩) محمود حمدي ابو القاسم، تداعيات خطيرة: التدخل العسكري الروسي في سوريا، بحث، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي:
https://acrseg.org/39596?utm_source=chatgpt.com.

٤٠) معالي محمد لطفي: التدخل الروسي في سوريا: الدوافع والمالات، بحث، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الجامعة الإسكندرية، المجلد ٧، العدد ١٤، ٢٠٢٢، ص٤٦٢.